الأمم المتحدة

E/ECA/COE/43/15/Rev.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 February 2024

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع الثالث والأربعون
أديس أبابا، ١٢-١٤ آذار/مارس ٢٠٢٥

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثالثة

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثالثة.

* E/ECA/COE/43/1

A.25-00216 (A)

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها عن دورتهما المشتركة الثالثة

مقدمة

١- عُقِدت الدورة المشتركة الثالثة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها في الفترة الممتدة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، في الرباط، وتناولت موضوع ''تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شمال أفريقيا وغربها من خلال التحوّل الرقمي والتنويع الاقتصادي''. واستند المكتبان دون الإقليميين إلى التجربة الناجحة التي اكتُسبَت من الدورة المشتركة السابقة وأخذا في الاعتبار التعقيبات والتوصيات التي قدّمها أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الجزء الأول

أولا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

ألف- الحضور

٢- حضر الدورةَ المشتركة أكثر من ١٠٠ مشاركٍ، بمن فيهم ممثلون عن ٦ دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا (تونس، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)، و١٣ دولة عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في غرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، والنيجر، ونيجيريا)، ومراقبون من الجماعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، بما في ذلك المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية، وصندوق التضامن الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومصرف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للاستثمار والتنمية، واتحاد غرف التجارة والصناعة في غرب أفريقيا، ومؤتمر غانا للتجارة والتمويل الدولي، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وهيئة ليبتاكو-غورما للتنمية المتكاملة، والرابطة الوطنية للتجار النيجيريين، وسلطة حوض النيجر، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنظمة استثمار نهر السنغال، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والوكالة النقدية لغرب أفريقيا، والمعهد النقدي لغرب أفريقيا. وحضر الدورةَ المشتركة ممثلون عن كيانات الأمم المتحدة، وهي منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب، ومكتب المنسق الخاص للتنمية في منطقة الساحل، ومكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في المغرب.

باء- البيانات الافتتاحية

٣- أدلى ببيانات في افتتاح الدورة المشتركة كل من مدير التعاون متعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغتربين المغاربة، المغرب، والرئيس المنتهية ولايته لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، السيد عبد الله بن ملوك؛ ومدير الاستراتيجية والدراسات بوزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية، كوت ديفوار، والرئيس المنتهية ولايته لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لغرب أفريقيا، علي بامبا؛ والمنسقة المقيمة في المغرب، ناتالي فوستييه.

٤- ورحب السيد بن ملوك بجميع المشاركين في المغرب وأشار إلى أن تحقيق أهداف الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لا يتطلب إرادة سياسية قوية فحسب، بل يتطلب أيضا الاستثمار في التنمية الاقتصادية، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية والتصديرية. وأضاف أن تعزيز نسيج الأعمال التجارية في أفريقيا لزيادة القيمة المحلية المضافة والحد من الاعتماد على الواردات يظل ضرورةً حتميةً.

٥- وأشار السيد بامبا إلى الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا منذ الدورة السادسة والعشرين للجنة الحكومية الدولية لغرب أفريقيا، بما في ذلك تقديم الدعم التقني والخدمات الاستشارية بانتظام لبلدان المنطقة دون الإقليمية لصياغة استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والخطط الإنمائية الوطنية، وإنشاء منصة أقاليمية للتعلم من الأقران. وشدّد على الجهود المبذولة لاعتماد عمليات الميزنة المراعية للعائد الديمغرافي للبلدان.

٦- ورحبت السيدة فوستييه، متحدثة باسم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجميع كيانات الأمم المتحدة في المغرب، بالممثلين الحاضرين في البلد. وأشارت إلى ما تنطوي عليه الرقمنة من إمكانات مفضية إلى التحول للدفع بالنمو الاقتصادي وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وشدّدت على دور الاتفاق في تمكين الشركات من التواصل عبر الحدود بشكل أكثر كفاءة، وفي تعزيز التجارة ودعم ثورة التجارة الإلكترونية في شمال أفريقيا وغربها.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتبين [البند ٢ من جدول الأعمال]

٧- انتخب المشاركون أعضاء المكتبين على النحو التالي:

شمال أفريقيا

الرئيس: السودان

نائب الرئيس: تونس

المقرر: مصر

غرب أفريقيا

الرئيس: السنغال

نائب الرئيس: غينيا بيساو

المقرر: كوت ديفوار

ثالثا- **إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل** [البند ٣ من جدول الأعمال]

٨- عرض ممثل الأمانة جدول الأعمال المؤقت ومشروع برنامج العمل.

٩- وأقرَّ المشاركون جدول أعمال الدورة المشتركة وبرنامج عملها.

الجزء الثاني

رابعا- **اجتماع فريق الخبراء المخصص** [البند ٤ من جدول الأعمال]

١٠- تناول موضوع الاجتماع ''تسخير إمكانات الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: الدور المحفِّز للتنويع الاقتصادي والتكنولوجيات الرقمية الابتكارية''. وركزت المناقشات على تنفيذ الاتفاق وتناولت التحديات من قبيل مواءمة الإطار التنظيمي وعجز البنية التحتية وإشراك أصحاب المصلحة. وتم التأكيد على الحاجة إلى توحيد السياسات. وتم التشديد على دور التكنولوجيات الرقمية، لا سيما التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل، كمحرك حاسم لتوسيع التجارة عبر الحدود وتحسين المرونة الاقتصادية. كما سلط المشاركون الضوء على أهمية تنويع الاقتصادات إلى ما هو أبعد من السلع الأساسية، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب. وشملت التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع تلك المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وإصلاح السياسات، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم النمو الشامل والمستدام ووضع أفريقيا كلاعب تنافسي في التجارة العالمية.

خامسا– الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها شمال أفريقيا وغربها مؤخرا: استعراض الموجزات دون الإقليمية [البند ٥ من جدول الأعمال]

ألف– شمال أفريقيا

١١- عرضت الأمانة (المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا) النتائج الرئيسية الواردة في التقرير المعنون ''واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال أفريقيا: الموجز دون الإقليمي ٢٠٢٣-٢٠٢٤'' (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/3–ECA/SRO-WA/ICSOE/27/3). وورد في التقرير تحليلٌ للتطورات الاقتصادية الكلية والمؤشرات الاجتماعية المختارة بشأن البطالة في شمال أفريقيا. وأكد التقرير أنه من الصعب، رغم الانتعاش الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢١، الحفاظ على هذه المكاسب. وينبغي لبلدان شمال أفريقيا أن تمنح الأولوية لإدخال إصلاحات على المالية العامة على المدى القريب، بما في ذلك التنفيذ الفوري لإصلاحات ضريبية، وإعادة هيكلة الإعانات المالية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. وينبغي تحقيق استقرار الظروف الاقتصادية الكلية من خلال الإنفاق العام الحكيم وبرامج العمالة محددة الهدف والتحكم في أسعار الصرف. وينبغي للبلدان أن تعمل، على المدى المتوسط، على خفض الديون على نحو مستدام، وتنويع الاقتصاد، والقيام بإصلاحات هيكلية للحد من اعتمادها على السلع الأساسية، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق عن طريق، على سبيل المثال، اجتذاب استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز القدرات المؤسسية، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية والصدمات المتصلة بالمناخ. وتضمَّن التقرير توصيةً بأن تعطي كل من تونس، والسودان، وليبيا، ومصر الأولوية لاستقرار سعر الصرف، ومعالجة الاختلالات المالية العامة، ودعم التعافي من النزاعات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

١٢- وأشار المشاركون إلى أن بعض المؤشرات الاقتصادية المعروضة في التقرير تختلف عن تلك التي نشرها البنك المركزي المصري والمندوبية السامية العليا للتخطيط في المغرب. وقال ممثل المغرب إن التوصية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية يغلب عليها طابع التعميم أكثر من اللازم واقترح إضفاء مزيد من الدقة عليها بإدراج، على سبيل المثال، تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية. وشدّد ممثل عن ليبيا على أهمية التنويع، وهو من الأمور الحيوية بالنسبة إلى البلد في وضع استراتيجية التنويع الخاصة به. واقترح ممثل سيراليون أن تتعاون بلدان المنطقتين دون الإقليميتين لتحديد فرص الاستثمار فيهما. وأشار ممثل بوركينا فاسو إلى أن القيود المتعلقة بالأمن والميزانية هي تحديات رئيسية تواجهها بلدان الساحل، وأوصى بمعالجة هذه القضايا في التقارير المقبلة لتعزيز أهميتها في صنع السياسات.

١٣- وأحاط مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، السيد آدم الحريكة، علما بالتعليقات التي أبداها المشاركون. وذكر أن مجموعات البيانات قد تختلف وفقا لمصادرها،

مضيفا أن البيانات المستخدمَة في التقرير جُمعت في حزيران/يونيه ٢٠٢٤ ولم يتم النظر في أي بيانات نُشرَت بعد ذلك التاريخ.

باء- غرب أفريقيا

١٤- قدّمت الأمانة (المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا) أفكارا مستمدة من التقرير المتعلق بالموجز الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية لعام ٢٠٢٤ (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/6–ECA/SRO-WA/ICSOE/27/6) والتوقعات الخاصة بعام ٢٠٢٥.

١٥- وقال ممثلو الأمانة إن النتائج الرئيسية تظهر أن غرب أفريقيا يعاني من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية ناشئة عما يطرأ من تحديات عالمية وإقليمية، بما في ذلك ما تبقى من آثارٍ على أسعار الغذاء والطاقة ناجمةٍ عن تعافٍ بطيء من جائحة كورونا (كوفيد-١٩)، وتغيّرٍ في المناخ، وتوتراتٍ جيوسياسية، وضغوطٍ تضخمية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المنطقة دون الإقليمية تحديات مستمرة في مجالي الأمن والحوكمة، وانعدام الأمن الغذائي، وضغوطا ديمغرافية، وكل ذلك أعاق انتعاشها الاقتصادي وأضعف نسيجها الاجتماعي. وقد تسبّب تدهور الحالة الأمنية في تكبّد خسائر في الأرواح ودمار مادي، وتشريد السكان القسري، وزيادة الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهذه الحالة تقوّض بيئة الأعمال التجارية والثقة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب. وشهدت المنطقة دون الإقليمية تسجيل معدلات أعلى من البطالة في أوساط الشباب من تلك المسجلَة في أوساط عامة السكان، حيث يوجد ٢٤,٢ في المائة من الشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب في عام ٢٠٢٤.

١٦- وأظهرت المنطقة دون الإقليمية، رغم التحديات الهائلة، مرونةً اقتصاديةً من خلال تحقيقها لانتعاش معتدل. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي بالنسبة لبلدان غرب أفريقيا ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤ وأن يرتفع إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل التضخم في البلدان ٢٢,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤ و١٦,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥.[(١)] ورغم أن حالة الحساب الجاري وهامش المناورة المالي والقدرة على تحمُّل الديون ظلت غير مواتية في عام ٢٠٢٤، إلا أن غرب أفريقيا أتاح فرصا هائلةً استمدها من الموارد الطبيعية التي يحتاج إلى تسخيرها من خلال إنشاء سلاسل قيمة إقليمية وتنويع اقتصادي، والتي كانت بمثابة محفزات للتكامل والتنمية الإقليميين.

١٧- وركزت المناقشات التي تلت ذلك على ضرورة ضمان اتساق البيانات الاقتصادية المقدَّمة في التقرير مع البيانات المستمدة من المصادر الوطنية. وشدّد المشاركون على أهمية تحليل البيانات الحديثة والمستمدة من مصادر وطنية. وأشاروا إلى طابع التعميم في التوصيات المتعلقة بالتحديات الأمنية ودعوا إلى إيجاد حلول أكثر دقة واستهدافا للتصدي لها. وأشاروا

(١) International Monetary Fund, *Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa – Reforms amid Great Expectations* (Washington, D.C., 2024).

إلى المسائل المتعلقة بالامتثال لمعايير التوافق في الاقتصاد الكلي، لا سيما في منطقة الساحل، التي تفاقمت بسبب تدهور الأمن. واقترحوا أن التعليق المؤقت لامتثال التوافق المنتظم لعاميْ ٢٠٢٠ و٢٠٢١ استجابةً لجائحة كوفيد-١٩ يمكن تكييفه وتطبيقه على أكثر بلدان الساحل تعرضا للأزمة الأمنية. وأوصى الخبراء بأن يأخذ التحليل في الاعتبار العوامل الخارجية للمنطقة دون الإقليمية وغير المتجانسة في ما بين البلدان بحيث يمكن تحديد تدابير مُصمَّمة خصيصا لمعالجة أوجه التفاوت، لا سيما تلك الموجودة بين بلدان الساحل والبلدان غير الأعضاء في منطقة الساحل في غرب أفريقيا.

سادسا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة [البند ٦ من جدول الأعمال]

ألف- التقدّم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا نحو تحقيق التنمية المستدامة

١- العرض

١٨- قدم ممثل عن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التقرير الذي يحمل عنوان ''التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شمال أفريقيا: الاستفادة من الأثر الإيجابي للهجرة على التنمية المستدامة'' (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/4–ECA/SRO-WA/ICSOE/27/4). وكان الهدف من التقرير مساعدة البلدان في رصد أدائها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع تقديم تحليل مفصَّل للاتجاهات حسب البلد في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويتضمن التقرير تحليلا للتقدّم المحرز مع التركيز على التحويلات المالية كمصدر بديل لتمويل التنمية، ومناقشة تمحورت حول التحديات والفرص المرتبطة بالاستفادة من مساهمة الهجرة في التنمية المستدامة في شمال أفريقيا.

١٩- وأشار الممثل إلى أنه شمال أفريقيا أحرز تقدّما محدودا نحو تحقيق الأهداف، رغم أنه كان أفضل منطقة دون إقليمية من حيث الأداء. فقد أحرز تقدّما، من ناحية، نحو تحقيق الهدف ١ (القضاء على الفقر)، والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه، بما في ذلك خفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال)، والهدف ١٣ (العمل المناخي)، والهدف ١٧ (عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف). ومن ناحية أخرى، لا تزال ثمة تحديات كبيرة تواجه الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٤ (التعليم الجيد) والهدف ٥ (المساواة بين الجنسين) والهدف ١٠ (الحد من عدم المساواة). وأضاف المتحدث أنه تمت أيضا مواجهة بعض العقبات في تحقيق الهدف ٢ (القضاء على الجوع) والهدف ٦ (المياه النظيفة والصرف الصحي) والهدف ٨ (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بسبب انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه وعدم اليقين الاقتصادي. ونظرا لمحدودية هامش المناورة المالي وتقييد فرص الوصول إلى الموارد الدولية، فإن آليات التمويل الابتكارية أمر بالغ الأهمية. وأشار إلى أنه ينبغي الاستفادة من تدفقات التحويلات كمصدر مرن للدخل من خلال تعزيز بيئة تنظيمية مواتية، ومنح حوافز استثمارية

للمغتربين، وإنتاج بيانات دقيقة عن الهجرة، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة للاستفادة إلى أقصى حد من أثر الهجرة على التنمية.

٢- المناقشة

٢٠- أشار المشاركون إلى أهمية مواصلة الجهود الرامية لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاستفادة بشكل أكبر من الهجرة من خلال تعزيز تعبئة الموارد المحلية وجذب الاستثمار الخاص وتعزيز القدرة على تحمّل الديون والاستفادة من التمويل الابتكاري. وأشار ممثل المغرب إلى أن الدرجة التي تحصَّل عليها بلده في مؤشر أهداف التنمية المستدامة قد لا تعكس بشكل كامل التنمية التي حققها في الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٣ إلى عام ٢٠٢٥. فعلى سبيل المثال، قطع المغرب أشواطا كبيرة في تعزيز فرص الحصول على المياه. ومن شأن وضع سياسات متسقة ومتكاملة خاصة بالماء والطاقة والغذاء والبيئة أن يكون حلا هاما لمواجهة ندرة المياه في المنطقة دون الإقليمية. واتفق المشاركون على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الجهود المبذولة فيما بين البلدان الأفريقية لتبادل أفضل الممارسات، وزيادة التجارة بين بلدان شمال أفريقيا ومع بقية القارة، والسعي نحو تحقيق الأهداف.

٢١- وأحاط ممثل المكتب دون الإقليمي علما بالتعليقات والتوصيات وأكد اعتزام المكتب التعاون الوثيق مع الإدارات الوطنية ذات الصلة ومع أمانة اتحاد المغرب العربي لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها.

باء- تقرير التنمية المستدامة عن غرب أفريقيا لعام ٢٠٢٤

١- العرض

٢٢- قدّم ممثلٌ عن المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا عرضا عن تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والعالمية والخطط والمبادرات الإنمائية. وقال إن عام ٢٠٢٤ كان فريدا من نوعه: ففي مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، أكّد قادة العالم من جديد التزاماتهم المشتركة بتسريع تحقيق الأهداف؛ وكان هذا العامَ الأول في خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛ وكان العالم خلاله يواجه أزمات عديدة. وركّز التقرير على الأهداف الخمسة (٣ و٥ و٨ و١٤ و١٧) التي تتماشى مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٥ وعلى الأهداف الثلاثة (١ و٢ و١٦) التي أُعتبِرَت أولوية في غرب أفريقيا. واستنادا إلى نتائج التقرير، فإن غرب أفريقيا يحرز تقدّما نحو تحقيق العديد من الأهداف، لكن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق الغايات. وهو يسير على الطريق الصحيح لتحقيق نسبة ٦ في المائة فقط من الأهداف، ولا تزال هناك فجوة كبيرة في البيانات، حيث لا يمكن قياس ٦٠ غاية.

٢- المناقشة

٢٣- أبرز المشاركون الحاجة إلى تعزيز توافر البيانات لتوجيه السياسات العامة الرامية إلى تحقيق الأهداف. وأشاروا إلى أن التشظي الجيوسياسي وعدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن والعجز في الحوكمة أثّر تأثيرا سلبيا على تحقيق الأهداف. وشدّدوا على أهمية تبادل قصص النجاح والأمثلة من البلدان التي أحرزت تقدّما كبيرا. واعترافا منهم بالتحويلات المالية للمغتربين كقناة تمويل حيوية تحقيقا لخطة عام ٢٠٣٠، اقترحوا أن تُجرِي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة شاملة عن مساهمة التحويلات المالية في تحقيق الأهداف والتنمية الاقتصادية، لا سيما في غرب أفريقيا.

سابعا- القضايا النظامية [البند ٧ من جدول الأعمال]

ألف- العرض

٢٤- قدّم مدير المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التقرير المتعلق بأنشطة المكتب في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/8) وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٥ (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/2/Rev.1). ولفتَ الانتباه إلى الإنجازات الملحوظة التي شملت تعزيز قدرات صنع السياسات في مجالات مثل الضرائب والهجرة، وتيسير تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والنهوض بسلاسل القيمة الإقليمية، على النحو الذي جسده إنتاج السيارات الكهربائية الذي شاركت فيه كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب وزامبيا. وأشار إلى أن الشراكات القائمة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية، بما في ذلك جامعة محمد الخامس، قد يسّرت تبادل المعارف والبحث في مجال التنمية المستدامة والأمن الغذائي وتمويل المناخ.

٢٥- وقال المدير إن الأولوية في برنامج عمل المكتب دون الإقليمي المقترح لعام ٢٠٢٥ ستمنح للاستراتيجية المتعلقة بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولتنفيذه، إلى جانب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل المناخي، والمساعدة التقنية الموسعة لفائدة موريتانيا والسودان. وتعتبر البرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين والإصلاحات المالية وتحقيق النمو الشامل أمورا مهمة للغاية. وركّز التخطيط للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ على الهجرة والتحوّل الرقمي والتكامل الإقليمي. وتعتبر الشراكات الاستراتيجية والابتكار والمساعدة التقنية مهمة جدا للتصدي لتحديات التنمية المستدامة. وأكّد المدير من جديد التزام المكتب بإحراز تقدّم نحو تحقيق أهداف الاتفاق وأهداف التنمية المستدامة.

٢٦- وعرضت مديرة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، السيدة نغوني ديوب، النتائج التي حققها المكتب من خلال برنامج العمل لعام ٢٠٢٤، الذي تم تنفيذه في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤. وقالت إن البرنامج، كما يتبين

من التقرير (ECA/SRO-NA/ICSOE/39/5–ECA/SRO-WA/ICSOE/27/5)، نُفِّذ في ظل ظروف صعبة، نظرا للأزمات العديدة والقضايا الجغرافية السياسية والأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الأوسع نطاقا.

٢٧- وشملت الإنجازات الرئيسية ما أُحرز من تقدم في المشاريع المتصلة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ووضع استراتيجيات تجارية وطنية وإقليمية، وتوفير الدعم التقني للميزنة المراعية للعائد الديمغرافي في بوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر. وفي إطار مبادرات بناء القدرات، تم تمكين رواد الأعمال، لا سيما النساء والشباب منهم، من خلال منصات مثل منصة الروابط التجارية في غرب أفريقيا. وسيركّز برنامج عام ٢٠٢٥ على العائد الديموغرافي، والمنطقة، والتنويع الاقتصادي، وتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، ومواءمة الجهود مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٢٨- وقدّمت ممثلةٌ عن شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج عرضا عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار برنامج العمل لعام ٢٠٢٤. وعرضت لمحة موجزة عن 'ميثاق المستقبل' وأهمية تكييف أطر التعاون الدولي مع الحقائق الراهنة. وقالت إن أفريقيا تملك إطارين (خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣) يخدمان مهمة واحدة، مضيفة أنه من الأهمية بمكان مواءمتهما لضمان التنفيذ المتكامل. وأكدت أنه بمقدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم للبلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال مهامها المتمثلة في عقد الاجتماعات، ودورها كمركز للفكر، إلى جانب المهام التنفيذية. وقدّمت الممثلة لمحة عامة عن السياق البرنامجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك ولايتها الأساسية، وخطتها متوسطة الأجل (للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥)، وخطتها وميزانيتها البرنامجيتان، وخطة العمل السنوية. وأشارت إلى الدور الاستراتيجي للمكاتب دون الإقليمية، مع تخصصها في مجالات مختلفة، وأشار إلى برامج عملها.

باء- المناقشة

٢٩- ركّزت المناقشة بشأن غرب أفريقيا على نطاق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المنطقة دون الإقليمية، التي كانت مدفوعة بالطلبات التي تتقدم بها البلدان. وشكر المشاركون اللجنة على دعمها الكبير لأعضائها وحثوها على تعزيز قدرة البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتحديد الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية. وناقشوا السبل التي يمكن بها دعم البلدان في السنوات التالية، ودعوا إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين المنطقتين دون الإقليميتين في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٠- وأشار المشاركون، في المناقشة التي دارت بشأن شمال أفريقيا، إلى أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها محركات للنمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل والقدرة على

تحمل تغيّر المناخ. ودعوا إلى وضع برامج محددة الهدف لتعزيز قدرات هذه المؤسسات وإدماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسلّطوا الضوء على الحاجة الماسة لمواجهة تحديات الأمن وتغيّر المناخ والحوكمة في منطقة الساحل كخطوة أساسية نحو ضمان الاستقرار الإقليمي وإطلاق العنان للفرص الاقتصادية. وناقشوا مقترحات لإقامة ممرات تنموية بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، التي يمكن من خلالها الاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية لتعزيز السلام والاستقرار الاقتصادي. وتهدف المبادرات إلى بناء مجتمعات قادرة على الصمود مع تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز الشراكات ذات المنفعة المتبادلة عبر الحدود. وتركزت التوصيات الرئيسية الصادرة عن المشاركين على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإقامة شراكات ثلاثية من أجل تبادل أفضل الممارسات، لا سيما بين المنطقتين دون الإقليميتين.

ثامنا- عرض المبادرات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا [البند ٨ من جدول الأعمال]

٣١- قدّم ممثل عن الأمانة لمحة عامة عن العمل الذي يضطلع به المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بشأن أوجه الترابط بين الهجرة والتنمية. وركّز على عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الـ ٢٣ للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وقال إن اللجنة دعمت بين عاميْ ٢٠١٩ و٢٠٢٣ ستة بلدان أفريقية في إنشاء قاعدة بيانات عن 'المهاجرين الرقميين' وآليات يتم بموجبها الاعتراف بمهارات ومؤهلات المهاجرين الأفريقيين في البلدان المستضيفة. وأضاف أن أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة تلقوا تدريبا. وسلط الممثل الضوء على العمل الجاري لدعم البلدان الأفريقية في تحقيق الهدف ١٩ (إيجاد الظروف التي تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان) والهدف ٢٠ (تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أمانا وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين) من الاتفاق العالمي. وأطلع المتحدث الحاضرين على نطاق مشروع حساب التنمية الجديد وأهدافه، وقال إنه يرمي إلى دعم البلدان في دمج مساهمات مغتربيهم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتيسير التفاعل مع المغتربين وتشجيعهم بصفتهم شركاء في مشاريع التنمية المستدامة. ومن خلال هذا البرنامج، ستُقدَّم المساعدة إلى ستة بلدان أفريقية (وهي تونس، وجزر القمر، وغانا، وكوت ديفوار، وليسوتو، ومصر) على تحقيق الهدفين ١٩ و٢٠.

٣٢- وقدّم ممثلٌ عن شعبة التكنولوجيا ومكافحة تغيّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية عرضا عن الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لأعضائها في الاستجابة للرسائل الرئيسية المنبثقة عن الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، التي عُقدَت في عام ٢٠٢٤. وقال إن المنتدى أتاح منبرا متعددَ أصحاب المصلحة للتقدّم نحو تنفيذ الخطتين. وأضاف أن المشاركين في الدورة العاشرة استعرضوا التقدّم الذي أُحرز نحو تحقيق الأهداف ١ و٢ و١٣ و١٦ و١٧، فضلا عن الأهداف المقابلة لها في خطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز

على خطة السنوات العشر الثانية التنفيذية. وشملت النتائج الرئيسية التعلم من الأقران، وبناء القدرات، وعمليات وطنية أقوى في إجراء الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية. واعتمد المشاركون أيضا إعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية في سبيل تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات (ECA/RFSD/2024/12)، ودعوا إلى الانتعاش الأخضر الشامل وتسريع التقدّم نحو تحقيق الأهداف، وأعدوا موقف القارة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد في ذلك العام، وأشاروا إلى الأنشطة الكفيلة بإحداث التحول للنهوض بتنفيذ الخطتين على جميع المستويات.

٣٣- وأشار المتحدث إلى أن أبرز الملاحظات المنبثقة عن الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة تتمثل في أن البلدان على الصعيد العالمي تسير سيرا حسنا نحو تحقيق نسبة ١٦ في المائة فقط من غايات الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. وفي أفريقيا، لا يمكن تحقيق سوى ١٠ أهداف من أصل ١٤٤ هدفا قابلا للقياس دون اتخاذ إجراءات عاجلة.

٣٤- وشدّد المشاركون، ردا على العرض، على الحاجة إلى التوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال مراعاة العوامل الاجتماعية ومنح الأولوية لحماية البيئة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي. وحثوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على توفير إطار شامل، مثل مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة، يتم فيه دمج الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحوكمة) بما يتماشى مع الخطط الإنمائية الوطنية.

٣٥- ولا تزال النزاعات والعجز في الحوكمة والتوترت الجيوسياسية والصدمات الخارجية تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، وهو ما يؤكد حاجة البلدان إلى تعزيز استعدادها وبناء القدرة على الصمود. ويتعين بذل جهود جماعية على الصعيد القاري لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتحديات التي تواجهها الحوكمة وتعرقل التقدّم نحو تحقيق الأهداف.

تاسعا- النظر في مشاريع توصيات اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها وإقرارها [البند ٩ من جدول الأعمال]

٣٦- أصدرت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان واعتمدتا التوصيات الواردة أدناه وطلبتا إلى كل مكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

ألف- التنويع الاقتصادي والتصنيع

٣٧- أوصت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان بأنه ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(أ) تحديث النظم الإحصائية الوطنية وتمويلها من أجل تعزيز القدرات، بما في ذلك استخدام البيانات التجارية، لا سيما في ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإنشاء منصة لتبادل المعلومات، ما يضمن وصول جميع أصحاب المصلحة إلى البيانات آنيا؛

(ب) تعزيز البنية التحتية الإقليمية والعابرة للحدود[٢] التي تُيسِّر التجارة بين بلدان شمال أفريقيا والتجارة بين بلدان غرب أفريقيا والتجارة بين المنطقتين دون الإقليميتين؛

(ج) تعزيز القدرات وتبادل الخبرات والمعارف المتعلقة بالسياسات التجارية والرقمنة في المنطقتين دون الإقليميتين؛

(د) إطلاق العنان للطاقات الكامنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، لا سيما تلك التي تملكها النساء والشباب، من خلال إعادة تدريب محدَّدة لدعم الوصول إلى التمويل الكبير والأسواق الوطنية ودون الإقليمية؛

(هـ) العمل مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص من كلتا المنطقتين دون الإقليميتين لدعم الروابط التجارية والتعلم من الأقران والعرض.

باء- استقرار الاقتصاد الكلي وإدارة الديون

٣٨- ينبغي للحكومات في المنطقتين دون الحكوميتين، بدعمٍ من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الشركاء الإنمائيين، القيام بما يلي:

(أ) تصميم وتنفيذ سياسات مالية ونقدية سليمة وفرض إصلاحات هيكلية لدعم النمو الاقتصادي الشامل؛

(ب) ضمان استقرار الأسعار من خلال الحفاظ على التضخم ضمن نطاق يمكن التحكم فيه؛

(ج) وضع سياسات وتدابير صارمة لمنع أو معالجة الاهتلاك الكبير لقيمة العملة؛

[٢] بما في ذلك البنية التحتية للنقل، مثل الطرق عالية الجودة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والممرات التجارية؛ والبنية التحتية للطاقة، مثل شبكات الطاقة العابرة للحدود وموارد الطاقة المتجددة لضمان الإمداد بالطاقة المستقر وميسور التكلفة، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي والتصنيع على النحو الوارد في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والبنية التحتية الرقمية، مثل شبكة النطاق العريض والمنصات الرقمية واسعة النطاق لتشجيع التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية بين البلدان داخل المنطقتين الإقليميتين وبينهما.

(د) اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن القدرة على تحمل الديون، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بما لا يعوق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر أو تحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك من خلال السياسات الضريبية السليمة، وإعادة هيكلة الدعم، وزيادة الإيرادات الضريبية، والإنفاق العام الفعال؛

(و) الاستفادة من آليات التمويل الابتكارية والمتجددة لتعبئة موارد إضافية وتوسيع التحويلات وتهيئة بيئة تشجِّع استثمارات المغتربين؛

(ز) ضمان التنسيق بشأن الهجرة وإقامة شراكات فعالة لتحسين إدارة الهجرة ومساهمة التحويلات المالية في التنمية؛

(ح) توفير إطار متكامل للنمذجة يتم فيه التقاط أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالحوكمة) في آن واحد؛

(ط) تيسير تبادل الخبرات بين البلدان وبين المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك الحلول المحلية التي يمكن تكييفها مع سياقات البلدان الأخرى؛

(ي) تعزيز التنسيق بين البلدان لتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(ك) اعتماد سياسة للتحول الرقمي.

جيم- التأهب للأزمات والمخاطر والاستجابة لها

٣٩- تواجه البلدان في كلتا المنطقتين دون الإقليميين أزمات عديدة يشدُّ بعضها بعضا، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية وتغيّر المناخ والأمنية. وعليه ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(أ) التصدي لتحديات تغيّر المناخ من خلال وضع استراتيجيات ابتكارية وفعّالة في استخدام الموارد المائية والطاقة المتجددة وضمان استخدام الموارد الطبيعية استخداما مستداما؛

(ب) الاستفادة من الرقمنة والابتكار لتطوير وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة لعدة قطاعات تخص الموارد المائية والطاقة والغذاء؛

(ج) تعزيز أو توسيع تنفيذ المبادرات الخضراء وسلاسل القيمة الخضراء عبر القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والمعادن.

دال- توصيات عامة للمنطقتين دون الإقليميتين معا

٤٠- ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(أ) بناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية من خلال منظمات الأحواض العابرة للحدود والخدمات الوطنية للأرصاد الجوية المائية؛

(ب) دراسة مساهمة تحويلات المغتربين المالية في تحقيق الأهداف وأثرها على التنمية الاقتصادية ؛

(ج) القيام بمبادرات وطنية ودون إقليمية موجهة نحو تحقيق النتائج لتنفيذ نتائج الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛

(د) المشاركة بنشاط في الدورة الحادية عشرة للمنتدى في عام ٢٠٢٥ لتبادل الممارسات الجيدة والحلول المبنية على الأدلة لزيادة وتيرة تنفيذ جدول الأعمال وحجمه؛

(هـ) دعوة البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية إلى النظر في إمكانية عقد منتديات دون إقليمية بشأن التنمية المستدامة كمنابر تشاركية تضمن إدماج الجميع في التحضير لدورات منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

هاء- توصيات خاصة بكل منطقة دون إقليمية

٤١- اقترح المشاركون، إضافةً إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق على كلتا المنطقتين الإقليميتين، حلولا مصممة خصيصا لمواجهة التحديات الفريدة الخاصة بكل منطقة دون إقليمية.

٤٢- حيث ينبغي لغرب أفريقيا معالجة الأسباب الجذرية لأزماته، ألا وهي انعدام الأمن الغذائي والإرهاب وإنعدام الأمن المرتبط به، من خلال تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتشجيع اتخاذ التدابير المتظافرة والتكميلية والمتكاملة، دعما للصلة بين السلام والأمن والتنمية.

٤٣- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى عرض نتائج الدعم التقني المقدَّم لأعضائها، وذلك باستخدام مؤشرات بالأرقام لقياسه إن أمكن.

٤٤- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لشمال أفريقيا أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بمساعدة البلدان في المنطقة دون الإقليمية بشأن ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون الثلاثي وفي ما بين بلدان الجنوب، لا سيما بين شمال أفريقيا وغربها، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، والتعلم من التجارب المماثلة في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الإبتكارية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية؛

(ب) تعزيز استراتيجياتها الوطنية، وتسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وزيادة التكامل الإقليمي، مع التركيز على الصادرات ذات القيمة العالية؛

(ج) تطوير سلاسل القيمة الإقليمية الخضراء، والاعتماد على الطاقة النظيفة والمتجددة، وتعزيز اقتصاد خالٍ من الكربون من خلال تنمية القدرات، وتبادل الخبرات، وتقديم الدعم في صياغة السياسات الاقتصادية؛

(د) تحسين تعبئة الموارد المالية المحلية، لا سيما عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية من خلال النُظم الضريبية الرقمية ومكافحة التهرب الضريبي؛

(هـ) تحسين إدارة ديونها وتخفيف عبئها وتعزيز قدرتها على تحمل الديون؛

(و) زيادةمساهمات المغتربين في التنمية، وإدماج مساهمات المغتربين في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتوجيه التحويلات نحو الاستثمار في بلد الأصلي؛

(ز) تسريع تنفيذ الخطتين؛

(ح) تبادل المعلومات وتعزيز الإحصاءات من خلال التدريب والدراسات من أجل تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورصده؛

(ط) تعزيز التمكين الاقتصادي ودعم المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الشباب والنساء؛

(ي) الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الابتكارية لتعزيز التعاون الرقمي والتجارة في ما بين البلدان الأفريقية؛

(ك) توسيعُ نطاق التدريب في الرقمنة والصناعات ذات النمو المرتفع، مثل التنقل الإلكتروني والتكنولوجيا، وقيادةُ التعاون الإقليمي في مجال التنقل الإلكتروني والطاقات المتجددة.

٤٥- ودعت اللجنة الحكومية الدولية لغرب أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية، بما يلي:

(أ) الدعوة إلى التزام متمايز باحترام معايير التوافق الاقتصادي الكلي لبلدان غرب أفريقيا التي تواجه أزمة أمنية، مثل النوع نفسه من عمليات التكيف التي تمت خلال جائحة كوفيد-١٩، لتمكين البلدان المعنية من الاستجابة بشكل أكثر فعالية؛

(ب) إدراج توصيات محددة وذات هدف في التقرير عن الموجزات الاجتماعية والاقتصادية بغية التصدي للأزمات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل؛

(ج) دعم تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما مع شمال أفريقيا، مع التركيز على المجالات ذات الميزة النسبية التي تتمتع المنطقتان دون الإقليميتين فيها بمزايا متشابهة، وعلى التعلم من الأقران على الصعيد الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بين البلدان من أجل بلوغ الأهداف؛

(د) تسريع وتكثيف نشر مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة لتعزيز قدرة البلدان على التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم والإبلاغ فيما يتعلق بخطط التنمية الوطنية وجدولي الأعمال.

عاشرا- موعد الدورة القادمة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا وغربها ومكان انعقادها [البند ١٠ من جدول الأعمال]

٤٦- أوضح رئيس الدورة المشتركة ومدير التخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون في السنغال، السيد الشيخ مودو تيام، ضرورة الاتفاق على موعد الدورة المشتركة القادمة ومكان انعقادها. وقرّر المشاركون عقدها في موعد يتفق عليه الطرفان ويكون في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥. وعرضت حكومة السنغال استضافة الدورة المشتركة المقبلة.

حادي عشر- مسائل أخرى [البند ١١ من جدول الأعمال]

٤٧- طلب المشاركون من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن توضح قواعد انتخاب المكاتب ومعايير تقديم التوصيات. ونصحوا البلدان بإجراء مداولات داخليا قبل اختيار مكان انعقاد الدورة المشتركة المقبلة، التي اقترحت غرب أفريقيا أن تتناول المواضيع التالية: معالجة مواطن الضعف الاقتصادية الأفريقية في مواجهة الأزمات العديدة، والتصدي للمسائل الأمنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون عبر الحدود، وإدارة المياه والطاقة من أجل التكامل الإقليمي، والنهوض بالتجارة الإلكترونية، والاستفادة من الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثاني عشر– اختتام الدورة [البند ١٢ من جدول الأعمال]

٤٨- وأدل مندوب موريتانيا ببيان شكر للجنة الاقتصادية لأفريقيا باسم جميع المشاركين.

٤٩- وشكر مديرا المكتبين دون الإقليميين جميع المشاركين على ما أجروه من مناقشات مثمرة وما قدّموه من توجيه استراتيجي. وأعلن السيد تيام اختتام أعمال الدورة المشتركة الثالثة.